

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

التاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٤١٠ هـ
الموافق ١٧ تموز ١٩٩٠ م

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

التعليم المهني

في لبنان

١	مقدمة
٣	لمحة تاريخية
٥	مدخل : حقول التسليم المهني والتقني في لبنان :
٥	١ - حقل التأهيل المهني
٦	٢ - حقل التعليم الفني
٧	<u>الفصل الأول : المدارس المهنية</u>
٧	اولا - المدارس المهنية الرسمية وتوزع طلابها وهيئاتها الادارية والتعليمية
٧	١ - المدارس المهنية الرسمية
٨	٢ - الطلاب
١٠	٣ - الهيئة الادارية والتعليمية
١١	ثانيا - المدارس المهنية الخاصة وتوزع طلابها وهيئاتها الادارية والتعليمية
١١	١ - المدارس المهنية الخاصة
١٢	٢ - الطلاب
١٤	٣ - الهيئة الادارية والتعليمية
١٦	ثالثا - مقارنة بين المدارس المهنية الرسمية والخاصة
١٨	رابعا - استنتاج
١٩	<u>الفصل الثاني : مشاكل القطاع المهني والتقني في لبنان</u>
١٩	اولا - على صعيد التنظيم العام
٢٠	ثانيا - على صعيد المدارس المهنية الخاصة
٢٣	ثالثا - مشاكل اعداد الهيئة التعليمية
٢٤	رابعا - على صعيد العلاقة بين التعليم العام والتعليم المهني

صفحة

٢٥

خامسا - على صعيد تقديمات القطاع المهني الى سوق العمل

٢٥

١ - المدارس المهنية الرسمية

٢٧

٢ - المدارس المهنية الخاصة

٣٠

سادسا - خلاصة عامة

نظرا لاهمية التعليم المهني والتقني ودوره في رفع الانتاجية ودعم انجاز برامج التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي فانه يستحوذ باستمرار على اهتمام المسؤولين التربويين المعنيين بالتخطيط التربوي الكفيل بتهيئة فرص العمل المتكافئة للمواطنين من جهة وتوفير ما تحتاجه القطاعات الاقتصادية من مهارات وخبرات فنية . لذا نلاحظ ان قطاع التعليم المهني والتقني يشكل جزءا كبيرا من اهتمامات التعليم العام في الدول الصناعية المتطورة .

وبالانتقال الى الواقع التربوي في لبنان نجد ان الوضع معاكس تماما حيث يعاني قطاع التعليم المهني والتقني من ضعف متزايد لاسباب عدة متناهضة وذات تاثيرات متبادلة فيما بينها . فطبيعة النظام الاقتصادي اللبناني الاستهلاكية الخدمانية وتبعيته وانفتاحه غير المحدود داخرا على التوجيهات التربوية والتعليمية تفرضت الاهتمام بكل ما هو ثانوي خدماتي وادنى الى عرقلة الاختصاصات العملية والمنتجة تبعا لفرص العمل المتوفرة في السوق كما ادى ذلك الى قيام مدارس " مهنية " تجارية بحقة يحدوها عالمي الريح والخسارة بعيدا عن مفهوم التنمية وواجب التخطيط التربوي .

وقد ساهم في تكرير هذا الواقع الشاذ تشتت السياسة التربوية الى سياسات تربوية متعددة تمارسها مؤسسات تابعة لدول اجنبية تعمل على خلق القواعد الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتنفيذ مشاريعها والحفاظ على مصالحها بابقاء المجتمع اللبناني مجتمعا غير منتج وسوقا استهلاكية لمنتجات تلك الدول ومجالا لتوظيف الايدي العاملة الفنية الاجنبية .

لذلك تحاول هذه الدراسة اعداد صورة واضحة عن واقع نظام التعليم المهني والتقني في لبنان وذلك للمساهمة في معالجة مشاكل هذا القطاع وايضاح الحلول الكفيلة بتنميته وتطويره

وتسهيلا لذلك قسمنا الدراسة الى حقلين مع مقدمة ولمحة تاريخية حول التطور التاريخي لقطاع التعليم المهني والتقني في لبنان اضافة الى مدخل يتناول حقول هذا التعليم و خلاصة لاهم المشاكل والعراقيل التي تعترض مسيرة هذا القطاع .

اما الفصل الاول فانه يتطرق الى هيكلية المدارس المهنية الرسمية والخاصة وتناصرها

الإدارية وعدد طلابها خلال فترات ٧٧ - ٧٨ و ٨١ - ٨٢ •

ثم يستعرض الفصل الثاني مشاكل القطاع المهني والتقني في لبنان بدءاً من التنظيم العام

للقطاع وانتهاءً بعلاقته بسوق العمل •

حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن في لبنان مدارس مختصة في التعليم المهني أو التقني فكان الابناء يتوارثون الحرفة جيلا بعد جيل أما الراغبون في المهنة فيتعلمونها بإشراف رئيس المشغل أو الورشة • وفي عام ١٩٠٥^(١) أنشئت أول مدرسة مهنية لتعليم صناعة الاحذية والخياطة والنجارة وسميت مدرسة الصنائع والفنون وتعاقبت الاحداث على هذه المدرسة فتحوّلت الى مئتمن في الحرب العالمية الاولى ثم الى ثكنة عسكرية أبان الاحتلال الفرنسي الا أن المفوض السامي الفرنسي " ليون كايلا " عاد ومنحها استقلالاً ذاتياً عام ١٩٢٥ وألحقها بدائرة المعارف فكانت بداية التعليم المهني الرسمي في لبنان • (٢)

تغيرت تسمية هذا القطاع عام ١٩٤٧ فبعد أن سمي بالتعليم الصناعي بات يعرف بالتعليم المهني • وقد أولاه القانون اللبناني اهتماماً كبيراً تمثل في تشريعات وقوانين نظمت ادارة هذا القطاع وأهمها :

— إنشاء مديرية التعليم المهني عام ١٩٥٥ أضيف لها صفة التقني عام ١٩٥٩ مما أعطاها أفقاً جديداً نحو الاختصاصات التقنية العليا •

— منح مديرية التعليم المهني استقلالاً فعلياً عن المديرية العامة للتعليم العام سنة ١٩٦٤ حيث أصبحت جهازاً مستقلاً يرتبط مباشرة بوزير التربية •

— تأسيس المعهد الفني التربوي عام ١٩٦٤ لاعداد المعلمين والتقنيين وتدريبهم •

— تأسيس المركز التربوي للبحوث والانماء عام ١٩٧١ الذي أهتم بأعداد البرامج والمناهج

الخاصة بالتعليم المهني والتقني •

— نظمت مديرية التعليم المهني والتقني الامتحانات الرسمية لطلاب القطاع

وحددت الاعمار المطلوب لنيل الشهادات الرسمية كما يلي : (٣)

١ — التعليم المهني في لبنان " د • مفيد ابو مراد — الفكر العربي — عدد ٤٥ — ١٩٨٧ — ٢ —

٢ — المصدر السابق •

٣ — دليل مدارس التعليم المهني والفني في لبنان — ١٩٧٧ — ١٩٧٨ — ١١٥ — ١١٦ —

- أ - شهادة التأهيلية المهنية العليا ١٧ - ١٨ سنة
ب - شهادة البكالوريا الفنية ١٩ - ٢٠ سنة
ج - شهادة الامتياز الفني ٢٠ - ٢١ سنة

هذا الاهتمام من قبل الدولة بلغ ذروته أوائل السبعينات من حيث انشاء المدارس والبيدء بتأسيس المدينة المهنية الا أن بداية الحرب الاهلية أوقعت الدولة عن متابعة اهتمامها بهـذا القطاع و ظلت التشريعات القاضية بانشاء مدارس مهنية جديدة مجمدة و أقتصرت الاهتمام على بعض المساعدات المالية للمدارس الموجودة .

يختلف هذا القطاع عن التعليم العام بتركيزه على الجهات العملية من الدراسة بهدف إعطاء الطالب الفرصة لمزاولة ما درسه عمليا * وقد ازدادت الحاجة لهذا النوع من التعليم نتيجة التقدم العلمي الهائل ودخول التكنولوجيا الحديثة الى كافة الميادين *

وينقسم التعليم المهني والتقني في لبنان الى حقلين *

١ - حقل التأهيل المهني :

ويضم المهن والحرف ذات الطابع اليدوي والتي لا تحتاج الى ثقافة واسعة وانما لبعض المعلمين الاختصاصيين بها * ويقسم الى ثلاثة مستويات علمية :

أ - شهادة الكفاءة المهنية : يحصل عليها الطالب بعد أن يكون قد أنهى سنتين من الدراسة على أن يكون حائزا على الشهادة الابتدائية * تتناول الدراسة بعض المفاهيم النظرية بالإضافة الى ممارسة عملية ذات طابع يدوي * من الاختصاصات التي تدرس : تمديدات كهربائية - لحام - حدادة * * *

ب - شهادة التكميلية المهنية : مدة الدراسة فيها سنتان بعد ما ينهي الطالب السنة الثانية المتوسطة في التعليم العام * تتناول الدراسة بعض النظريات وتدريبا عمليا أوسع من المقرر في مرحلة الكفاءة المهنية وتضم هذه الشهادة عددا من الاختصاصات مثل : مساعد محاسب - طاه - كهرباء إلكترونية

ج - شهادة التأهيل المهني العليا : مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد حصول الطالب على شهادة المرحلة المتوسطة من التعليم العام * في هذه المرحلة يتم إعداد العمال المهرة إضافة الى دراسة بعض المواد النظرية التي تدور في المرحلة الثانوية من التعليم العام (الرياضيات العلوم - اللغات) إلا أنه لا يسمح لحامل هذه الشهادة الالتحاق بمعهد التعليم الفني العالي أو الجامعات *

ومن الاختصاصات التي تتناولها هذه الشهادة تخصص زراعي تخصص فني الميكانيك العام ورسم صناعي

يضم هذا الحقل المهن و الاختصاصات ذات الطابع المتطور والتي تحتاج الى ثقافة اساسية لا تقل عن تسع سنوات من التعليم العام وتحتاج الى دراسة بعض المواد النظرية كالرياضيات والعلوم واللغات .

ينقسم هذا الحقل الى ثلاثة مستويات علمية .

أ - شهادة البكالوريا الفنية : (B.T.)

مدة الدراسة ثلاث سنوات أشر انهاء الطالب للصف الاول ثانوي من التعليم العام . تشمل الدراسة معلومات نظرية عامة في الرياضيات والعلوم وتدريب عملي يضاف الى مواد فنية وتكنولوجية أكثر شمولاً و اتساعاً من مواد شهادة التأهيل المهني العليا يمكن لحامل هذه الشهادة الالتحاق بالمعاهد الفنية العليا أو الجامعات ذات الاختصاص نفسه . تضم هذه المرحلة عدداً من الاختصاصات مثل : امانة سر - علوم تجارية - كهرباء صناعية - - ورسم معماري . . .

ب - شهادة الامتياز الفني : (T.S.)

تعتبر هذه الشهادة جزءاً من مستوى التعليم الفني العالي . مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد حصول الطالب على شهادة البكالوريا الرسمية القسم الثاني أو شهادة البكالوريا الفنية أو ما يعادلها .

تهدف الدراسة في هذه المرحلة الى اعداد فنيين من اختصاصات محددة وتشمل دراسة معلومات نظرية عامة ومعلومات فنية في الاختصاص بالإضافة الى التدريب العملي . تضم عدداً من الاختصاصات مثل : الترجمة - هندسة مدنية - الكترونيك - برمجة .

ج - شهادة التعليم الفني العالي : (B.T²)

وتعد هذه الشهادة في مستوى الشهادة الجامعية وتهدف الى تخريج حملة الاجسازات التعليمية أو الشهادات الهندسية . مدة الدراسة ثلاث سنوات لا تتوفر الا في المعهد الفني التربوي (الدكوانه)

المدارس المهنية

بلغ عدد المدارس المهنية في لبنان عام (٨١ - ١٩٨٢) مدرسة بما فيها الرسمية والخاصة
 أولا : المدارس المهنية الرسمية وتوزع طلابها وهيئاتها الادارية والتعليمية :
 (١) المدارس المهنية الرسمية؛ وهي التي أسستها الدولة اللبنانية وقامت بتمويلها ، تخضع لمناهج
 وبرامج مقررّة من قبل المديرية العامة للتعليم المهني حيث تشرف المديرية على تنظيم الامتحانات
 ومراقبتها .

بلغ عدد هذه المدارس ١٩ مدرسة مهنية عام ٨١ - ٨٢ أي ما نسبته ١٠,٥% من إجمالي
 المدارس المهنية ويلاحظ أن هذا العدد لم يتغير كثيرا منذ أوائل السبعينات عند ما كان القطاع نسي
 أو تطور ، فتمت بلوغ عدد المدارس المهنية الرسمية ١٧ مدرسة عام ١٩٧٧ مما يعني أن الدولة قد
 أنشأت مدرستين فقط خلال خمس سنوات دون مراعاة لحاجة القطاع الفعلية من المدارس وتطور عدد
 الطلاب المشغور وقد أقرت الدولة إنشاء العديد من المدارس المهنية فأصدرت مراسيم جمهورية
 تقدي بانشاء ١٨ مدرسة مهنية في مختلف المناطق اللبنانية عام ٨٤ - ٨٥ إلا أن أيًا منها لم يبصر
 النور وطلت جميعها جيرا على ورق . وقد توزعت هذه امدارس المهنية الرسمية على المحافظات الست
 اللبنانية بحسب الجدول التالي :

الجدول رقم (١)

المحافظة	عدد المدارس (٤)	عدد المدارس (٥)
بيروت	—	—
ضواحي بيروت	٤	٦
جبيل لبنان	٢	٢
لبنان الشمالي	٤	٤
البقاع	٤	٤
لبنان الجنوبي	٣	٣
المجموع	١٧	١٩

- ١ - مجلة الاداري - تموز ١٩٨٥
- ٢ - دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني في لبنان - ص ١١
- ٣ - تربية جديدة في سبيل انماء لبنان - ص ٢٧٩
- ٤ - دليل مدارس ومؤسسات - ص ١١
- ٥ - مجلة الاداري - تموز ١٩٨٥ - ص ٦٩

و نلاحظ من خلال معطيات الجدول (1) ما يلي :

أ - عدم وجود مدارس رسمية في العاصمة منذ نشأة هذا القطاع مما أفسح المجال أمام المعاهد والمؤسسات المهنية الخاصة بالانتشار فيها والاستفادة من الثقل السكاني الكبير هناك (٣٢ % من المدارس المؤسسات المهنية الخاصة موجودة في بيروت ومن ناحية أخرى فإن تركيز مدارس مهنية رسمية في محافظات بعيدة عن العاصمة واستقرار ٩٠ % من جامعات التعليم العالي في بيروت دفع بطلاب تلك المحافظات ممن لا يملكون قدرة مادية تؤمن لهم الانتقال الى العاصمة اثر انتهاء احدى مراحل التعليم العام الى واحد من خيارين : اما الالتحاق بالمهنيات الرسمية واما باحد فروع الجامعة اللبنانية النظرية القائم في المحافظة .

ب - طرأت زيادة واحدة على عدد المدارس بين عامي ٧٧ - ٨٢ في ضواحي بيروت حيث تم انشاء المدرسة الفندقية في كل من الدكوانة وشر حسن مما رفع عدد المدارس المهنية الرسمية الى ١٩ مدرسة عام ٨١ - ٨٢ .

ج - حوت محافظة لبنان الجنوبي على أربع مدارس مهنية رسمية الا أن الحالة الأمنية المتقلبة حالت دون انتظام سير عمل بعضها كدرسة ماريا عزيز في جزين ومدرسة النبطية الفنية مما خفض عدد المدارس في هذه المحافظة الى ثلاث فقط .

٤ - الطلاب : بلغ عدد طلاب المدارس المهنية الرسمية والخاصة ٢٦٠٤٥ طالبا عام (٨١-٨٢) (١)

قد رالمتحقين منهم بالمدارس الرسمية ٨٤٦٥ أي ٢١ % من مجموع طلاب القطاع . فيما كان عدد هم ٥٢٠٠ (٢) طالبا فقط عام ٧٧ - ٧٨ أي ٢٠ % من طلاب القطاع لنفس العام (بلسج اجمالي طلاب القطاع عام ٧٧ - ٧٨ ٢٦٢٥٧ طالب) مما يشير الى ارتفاع عدد طلاب المدارس المهنية الرسمية بنسبة موافقة لارتفاع عدد طلاب المدارس المهنية الخاصة . الا أن الزيادة في عدد الطلاب المهنيات الرسمية لم يتوافق مع ارتفاع عدد هذه المهنيات ففي حين ازداد عدد الطلاب بنسبة ٦٠ % حتى العام ٨١ - ٨٢ لم يرتفع معدل المدارس بين الفترتين أكثر من ١١ % (مدرستين فقط) فيما يبرنورد ه اختلافات الرسم البيانية جيد ولا تتوزع طلاب المهنيات الرسمية بنسبة المحاذرات وعدد المهنيات

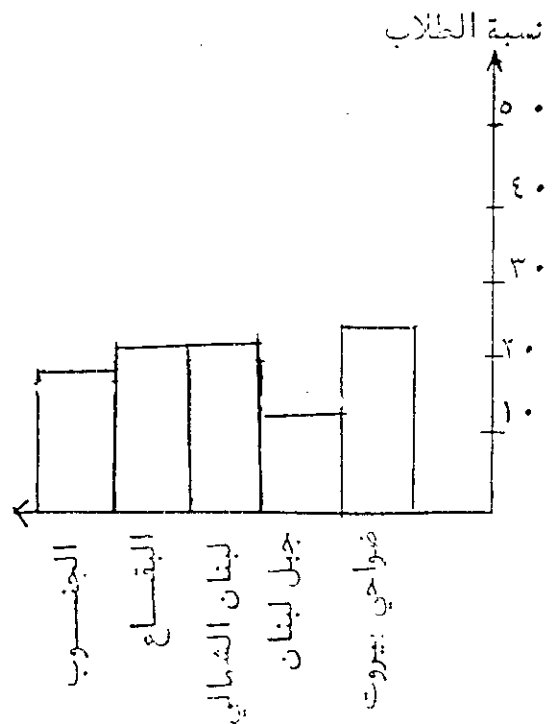
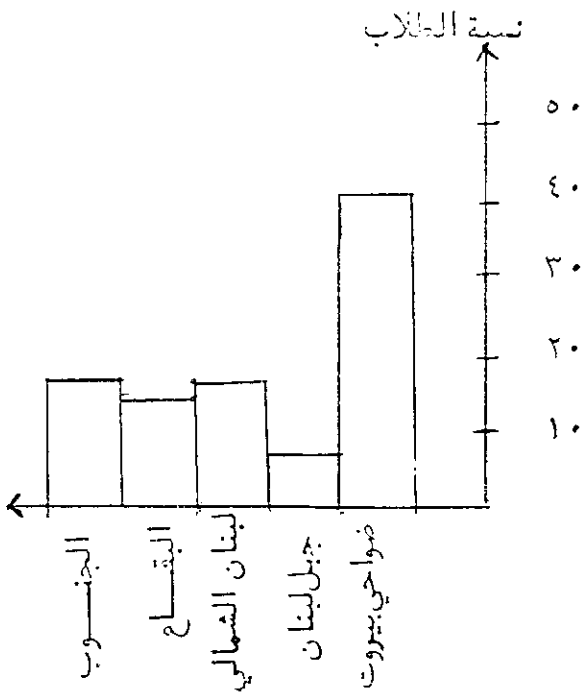
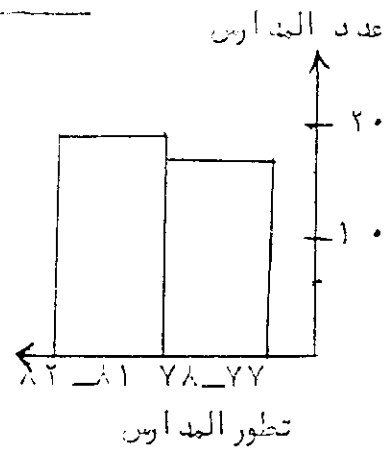
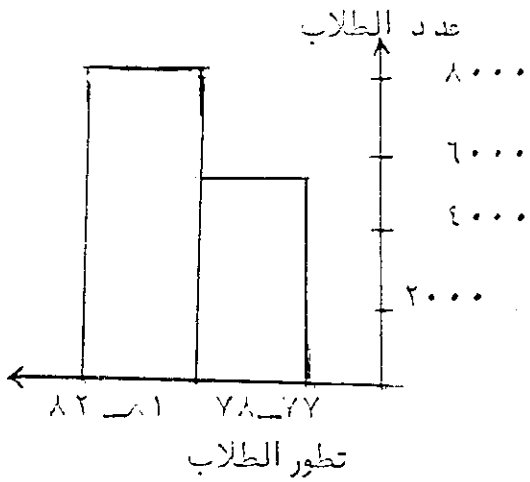
١ - مجلة الاداري - تموز ١٩٨٥ ص ٦٩ .

٢ - دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني في لبنان .

جدول رقم (٢)
توزيع طلاب المهنيات الرسمية بحسب المحافظات وعدد المهنيات :

المحافظة	عدد المدارس ٧٧-٧٨	عدد الطلاب ٧٧-٧٨	%	عدد المدارس ٨١-٨٢	عدد الطلاب ٨١-٨٢	%
بيروت	٤	١٢٨٦	٢٤	٦	٣٥٨٧	٤٢,٣
ضواحي بيروت	٢	٦٥٣	١٢,٥	٢	٥٠١	٦
جبل لبنان	٤	١١٩٨	٢٢,٥	٤	١٥٣٢	١٨
لبنان الشمالي	٤	١١٢٨	٢١,٥	٤	١٣٢٠	١٥,٦
البقاع	٣	١٠٣٥	١٩,٥	٣	١٥٢٥	١٨,١
لبنان الجنوبي	٣	١٠٣٥	١٩,٥	٣	١٥٢٥	١٨,١
المجموع	١٧	٥٣٠٠	١٠٠	١٩	٨٤٦٥	١٠٠

الرسم البياني للتطور



يلاحظ من خلال الجدول المؤشرات التالية :

أ - ارتفع عدد الطلاب في عام ٨١ - ٨٢ عما كان عليه العام ٧٧ - ٧٨ بنسب تراوحت بين ١٨٠% (ضواحي بيروت) و ١٧% (البقاع) وفيما كانت نسبة الارتفاع الوسطية ٦٠% ويتكرر هذا الارتفاع في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء جبل لبنان الذي تدنت فيه اعداد الطلاب بنسبة ٢٣% وتدنت نسبة هؤلاء الطلاب ايضا من اجمالي طلاب المدارس المهنية الرسمية حوالي النصف وقد يكون وراء هذا الامر التغيرات السكانية التي حصلت في محافظة جبل لبنان (حـسـرـب الجبل)

ب - بلغت نسبة الطلاب في ضواحي بيروت حوالي (٤٢%) عام ٨١ - ٨٢ وتوزعوا

على ست مدارس مهنية أربع منها في منطقة الكوثة واثنتان في منطقة بئر حسن .

٣ - الهيئة الادارية والتعليمية

اهتم المعهد الفني التربوي باعداد المعلمين المهنيين والفنيين لهذه المدارس دون ان يتمكن من سد الحاجة الفعلية للمدارس المهنية والتقنية بماذ نعني بالاستعانة بخريجي الجامعات الذين يفتقرون عادة الى الخبرة العملية في اختصاصاتهم .

قد رعد عدد افراد الهيئة الادارية والتعليمية في المدارس المهنية الرسمية بـ ١٤٣٠ اداريا ومعلما عام ٨١ - ٨٢ فيما بلغ عدد هم عام ٧٧ - ٧٨ ٨٩٣ اداريا ومعلما أي بارتفاع نسبته ٦٠% وقد توزعت الهيئة الادارية والتعليمية في المحافظات حسب الجدول التالي :

جدول رقم (٢) توزع الهيئة الادارية والتعليمية للمهنيات الرسمية حسب المحافظات

المحافظة	الهيئة الادارية والتعليمية ٧٧ - ٧٨	%	الهيئة الادارية والتعليمية ٨١ - ٨٢	%
ضواحي بيروت	٢٢٦	٢٥	٥٤٣	٣٨
جبل لبنان	١٠١	١١	٩٩	٧
لبنان الشمالي	٢٦٨	٣٠	٣١٦	٢٢
البقاع	١٦٢	١٨	٢٢٥	١٦
لبنان الجنوبي	١٣٦	١٦	٢٤٧	١٧
المجموع	٨٩٣	١٠٠	١٤٣٠	١٠٠

١ - دليل مدارس ومؤسسات ٠٠٠ ص ١١٢

٢ - مجلة الاداري - تموز ١٩٨٥

وتوضح الأرقام الآتية ارتفاع نسبة الإداريين المحليين في ضواحي بيروت من ٢٥% إلى

٣٨% نتيجة لإنشاء مدرستين جديدتين في هذه المنطقة •

ولو نظرنا إلى توزيع الهيئة الإدارية والتعليمية على الطلاب نجد أن المؤشر

العام للمدارس الرسمية هو ٦ طلاب لكل إداري ومعلم في العام ٧٧ - ٧٨ دون أن يسجل

تغييراً في المئة : ٨١ - ٨٢

أما توزيعهم على المحافظات فجاء على الشكل التالي : إن اهتمام الدولة بهذه المدارس

كان واحداً في مختلف المناطق حيث انحصر المعدل ما بين ٣,٤ - ٦,٦ (طالب / إداري)

جدول رقم (٤) : توزيع الطلاب وأفراد الهيئة الإدارية والتعليمية على المحافظات

المحافظة	الطلاب	الهيئة الإدارية والتعليمية	المعدل
ضواحي بيروت	٣٥٨٧	٥٤٣	٦,٦
جبل لبنان	٥٠١	٩٩	٥,١
لبنان الشمالي	١٥٣٢	٣١٦	٥
البتراع	١٤٢٠	٢٢٥	٤,٣
لبنان الجنوبي	١٥٢٥	٢٤٧	٦,٢
المجموع	٨٤٦٥	١٤٣٠	٦

ثانياً : المدارس المهنية الخاصة وتوزع الأعداد ودياناتها الإدارية والتعليمية :

المدارس المهنية الخاصة : وهي مدارس أسستها جمعيات دينية واجتماعية بقرار من وزير

من المديرية العامة للتعليم المهني وحسب شروط يحددها القانون وتنقسم هذه المدارس إلى

فئتين :

أ - الأولى : وتعتمد المناهج الرسمية للتدريس وتهيئ طلابها للامتحانات الرسمية

التي تجريها المديرية العامة للتعليم المهني •

ب - الثانية : وهي التي تعتمد مناهج دراسية خاصة ولا يستطيع طلابها التقدم إلى

الامتحانات الرسمية كما لا يحصلون بنهاية الدراسة على شهادة من أفادة من المعهد تثبت

دراسة الطالب للمنهج دون ذكر مستوى الأعداد وتصادق عليها المديرية العامة للتعليم

المهني •

بلغ عدد المدارس المهنية والتقنية الخاصة ١٦٢ مدرسة عام ٨١ - ٨٢ أي ما نسبته

٨٩,٥% من إجمالي المدارس المهنية في لبنان بعد ان كانت عام ٧٧ - ٧٨ ١٩٧٨ - ١٣٠ مدرسة

أي بزيادة ٢٤,٥% وجاء توزيع المدارس الخاصة في المحافظات كما يلي :

جدول رقم (٥) • توزيع المدارس المهنية الخاصة حسب المحافظات اللبنانية •

المحافظة	عدد المدارس ٧٧ - ٧٨	%	عدد المدارس ٨١ - ٨٢	%
بيروت	٥٢	٤٥,٢	٥٢	٣٢
ضواحي بيروت	٣٢	٢٤,٥	٥١	٣١,٥
جبل لبنان	٧	٥,٥	١٩	١٢
لبنان الشمالي	١٤	١٠,٥	١٧	١٠,٥
البقاع	٥	٤	٧	٤
لبنان الجنوبي	١٣	١٠	١٦	١٠
المجموع	١٣٠	١٠٠	١٦٢	١٠٠

تركزت المدارس المهنية الخاصة في بيروت والضواحي فبلغت نسبتها ٦١% في عام ٧٧ - ٧٨

و ٦٢,٥% في عام ٨١ - ٨٢ ويعود هذا التركيز الى امرين :

١ - عدم توفر مدارس مهنية رسمية في العاصمة بيروت افسح في المجال امام المدارس

الخاصة لتنتشر بشكل رئيسي فيها استقطبت بيروت ٣٢% من المدارس المهنية الخاصة عام

٨١ - ٨٢ •

٢ - وجود ثقل سكاني في بيروت وضواحيها نتيجة الهجرة الى هذه المناطق وعدم تمكن

المدارس الرسمية (٦ مدارس في ضواحي بيروت) من استيعاب اعداد الطلاب المتزايدة

و نتيجة ان ارتفاع عدد الطلبة في محافظات لبنان الشمالي ، البقاع

و لبنان الجنوبي لم يكن ذا أهمية (٣ مدارس من كل محافظة) اذ ظلت نسبة هذه المدارس من

مجموع المحافظات ثابتة ما بين العامين ٧٧ و ٨٢ كما في بيروت فقد انخفضت نسبة المدارس

عام ٨١ - ٨٢ بالمقارنة مع نسبتها في العام ٧٧ - ٧٨ فيما ارتفعت النسبة في ضواحي العاصمة

عام ٨١ - ٨٢

١ - مجلة الاداري - تموز ١٩٨٥

٢ - دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني في لبنان ١٩٨١

٣ - المصدر السابق ص ١١

٤ - مجلة الاداري ٢٠٠٠ - ١٩٨٥

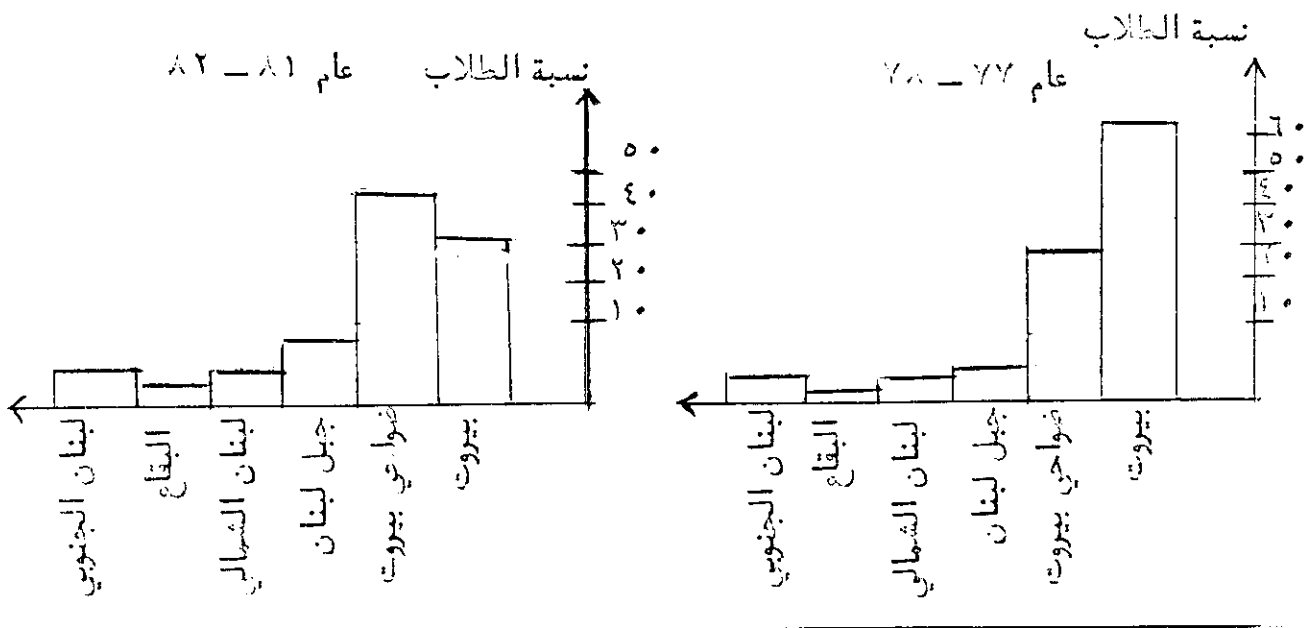
بالمقارنة مع عام ٧٧ - ٧٨ مما يشير الى ان هناك نزوحاً من بيروت الى الضواحي خلال هذه الفترة أدى الى نشوء هذه المدارس وهذا ما سنعراه بعد قليل في اعداد الطلاب .

٢ - الطلاب : ارتفعت نسبة الطلاب في المدارس الخاصة بالمقارنة مع المدارس الرسمية فبلغت اذ ادهم عام ٧٧ - ٧٨ ٢٠٩٥٧ طالبا اي ما نسبته ٨٠% من اجمالي طلاب المهنيات في ذلك العام ، وارتفع عدد الطلاب عام ٨١ - ٨٢ فبلغ ٣٠٥٨٠ طالبا الا ان نسبتهم لم تتغير كثيرا اذ بلغت ٧٦% من مجموع طلاب المهنيات . وقد توزع الطلاب على المحافظات

علم الشكل التالي :

جدول رقم (٦) توزيع طلاب المهنيات حسب المحافظات اللبنانية .

المحافظة	عدد المدارس ٧٧ - ٧٨	عدد الطلاب (٢) ٧٧ - ٧٨	%	عدد المدارس ٨١ - ٨٢	عدد الطلاب (٤) ٨١ - ٨٢	%
بيروت	٥٩	١٣٢٧٤	٦٣	٥٢	٩٣٣٧	٣٠,٥
ضواحي بيروت	٣٢	٥٦٠٥	٢٧	٥١	١٤٢٢٧	٤٦,٥
جبل لبنان	٧	٧٣٣	٣,٥	١٩	٢٦٩٠	٩
لبنان الشمالي	١٤	٤٠٧	٢	١٧	١٦٦٦	٥,٥
البقاع	٥	٢٨٠	١,٥	٧	٩١١	٧
لبنان الجنوبي	١٣	٦٥٨	٣	١٦	١٧٤٩	٥,٥
المجموع	١٣٠	٢٠٩٥٧	١٠٠	١٦٢	٣٠٥٨٠	١٠٠



- ١ - دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني في لبنان - ص ١٢٣
- ٢ - مجلة الاداري - تموز ١٩٨٥ ص ٦١
- ٣ - العدد السابق
- ٤ - دليل ٠٠٠٠ ص ١٢٣ - ١٢٤

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

— ارتفاع عدد الطلاب ما بين عامي ٧٧-٨٢ بنسبة وسطية بلغت ٤٦% و لوحظ هذا الازدياد في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت التي انخفض فيها عدد الطلاب بنسبة ٣٠% مما يؤكد ما سبقته الإشارة اليه من نزوح تشهده العاصمة باتجاه الضواحي .

— بلغت أعلى نسبة للطلاب في بيروت وضواحيها (٧٧%) وهو ما أوجد أعلى نسبة للمدارس

في هذه المنطقة (٦٣,٥% من اجمالي المدارس الخاصة عام ٨١ - ٨٢)

٢ — الهيئة الادارية والتعليمية : بلغ عدد أفراد الهيئة الادارية والتعليمية في المدارس المهنية الخاصة

٢١٢٣ أديرا ومحلها عام ١٩٨١ توزعوا على المحافظات اللبنانية على الشكل التالي :

جدول رقم (١) توزيع أفراد الهيئة الادارية والتعليمية في المدارس المهنية الخاصة حسب المحافظات

المحافظة	الهيئة الادارية و التعليمية ١٩٨١	%	الهيئة الادارية و التعليمية ١٩٨١	%
بيروت	٥٩٩	٤٨	٦٢٨	٢٩,٥
ضواحي بيروت	٤٠٦	٣٢,٥	٩٥٢	٤٢,٥
جبل لبنان	٧٧	٦	٢٣٢	١١
لبنان الشمالي	٥٧	٤,٥	١١٨	٥,٥
البقاع	٤٧	٤	٧٧	٣,٥
لبنان الجنوبي	٦٧	٥	١٢٦	٦
المجموع	١٢٥٣	١٠٠	٢١٢٣	١٠٠

واستنادا الى الأرقام الأتفة نلاحظ :

أ — بلغت نسبة الزيادة في أفراد الهيئة الادارية و التعليمية ما بين عامي ٧٧ و٨٢ بنسبة ٢٠%

وذلك بسبب انشاء عدد من المدارس في هذه الفترة (٣٠ مدرسة مهنية)

ب — ارتفاع نسبة الاداريين و المعلمين في ضواحي بيروت بصورة متوافقة مع ارتفاع معدلات

الطلاب و نسبة المدارس في هذه المناطق فسي تأييداً لهذا انخفاض هذه النسب في

محافظة بيروت .

١ — دليل مدارس و مؤسسات التعليم المهني في لبنان من ١٩٨١

٢ — مجلة الاداري — تموز ١٩٨٥

ج - عند توزيع عدد افراد الهيئة الادارية والتعليمية في المدارس المهنية الخاصة على الطلاب لتبين ارتفاعا في المؤشر عن نظيره في المدارس المهنية الرسمية اذ بلغ (١٠ طالبا / ادا ارن عام ٨١-٨٢ تقريبا كان المؤشر ١٦,٧ طالبا / ادا ارنى (ومعلم) عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨. ولو اجرينا مقارنة بين نسبة الطلاب الى الاداريين في العامين ١٩٧٧ و ١٩٨٢ ملاحظنا انخفاضا في بيروت فقط (من ٢٢ الى ١٥ طالبا / ادا ارنى ومعلم) ما شهد هذا المؤشر ارتفاعا في بقية المحافظات ونتيجة لزيادة عدد المدارس والمعلمين (زيادة ٧٠ %) انخفض المعدل العام عام ٨١ - ٨٢ بالمقارنة مع عام ٧٧ - ٧٨ فبلغ ١٤ طالبا / ادا ارنى ومعلم الا ان هذا المعدل لم يختلف بين المحافظات في خلال الفترة ٨١ - ٨٢ مما يدلى ان ارتفاع مؤسسي هذه المدارس تجاها الهيئة الادارية والتعليمية كان متقاربا خلال الفترة المذكورة .

جدول رقم (٨) : توزيع افراد الهيئة الادارية والتعليمية في المدارس الخاصة على الطلاب

المحافظة	عدد الطلاب / ادا ارنى و معلم ٧٧ - ٧٨	عدد الطلاب / ادا ارنى و معلم ٨١ - ٨٢
بيروت	٢٢	١٥
نواحي بيروت	١٤	١٥
جبل لبنان	٩,٥	١٦
لبنان الشمالي	٧	١٤
البقاع	٦	١٢
لبنان الجنوبي	١٠	١٤
المعدل العام	١٦,٧	١٤

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

• النتائج: جدول مشاركة المدارس المهنية الخاصة و الرسمية في الفترة (٨-٢٠٠٢) .
 جدول رقم (٩) .

(١١)

المحافظة	عدد المدارس الرسمية	عدد المدارس الخاصة	المجموع	%	عدد طلاب الرسمية	% في المحافظة	عدد طلاب الخاصة	% في المحافظة	المجموع	%
بيروت	١	—	٥٢	١٠٠	—	—	٩٢٣٧	١٠٠	٩٢٣٧	١٠٠
بغداد	٢	١٩	٢١	١١,٥	١٦٥	٢١	٥٦٢٨	٣٦	١٦١٩	٧
البيروت	٣	١٧	٢١	١١,٥	٨٥٢	٧٣	٤٤٦٦	٤٥	١١١٨	٧
البيروت	٣	٧	١١	٤	١٢٢	٦٥	١١٦	١٣	١٨٢٨	٤
البيروت	٣	١٦	١٩	١٥,٥	١٥٢٥	٨٣	١٢٤٩	٨٥	٣٧٦٨	٥,٧
المجموع	١٩	١٦٢	١٨١	١٠٠	٥٤٦٥	١١	٢٠٥٨	٣٧	٥٥٠٦٨	١٠٠

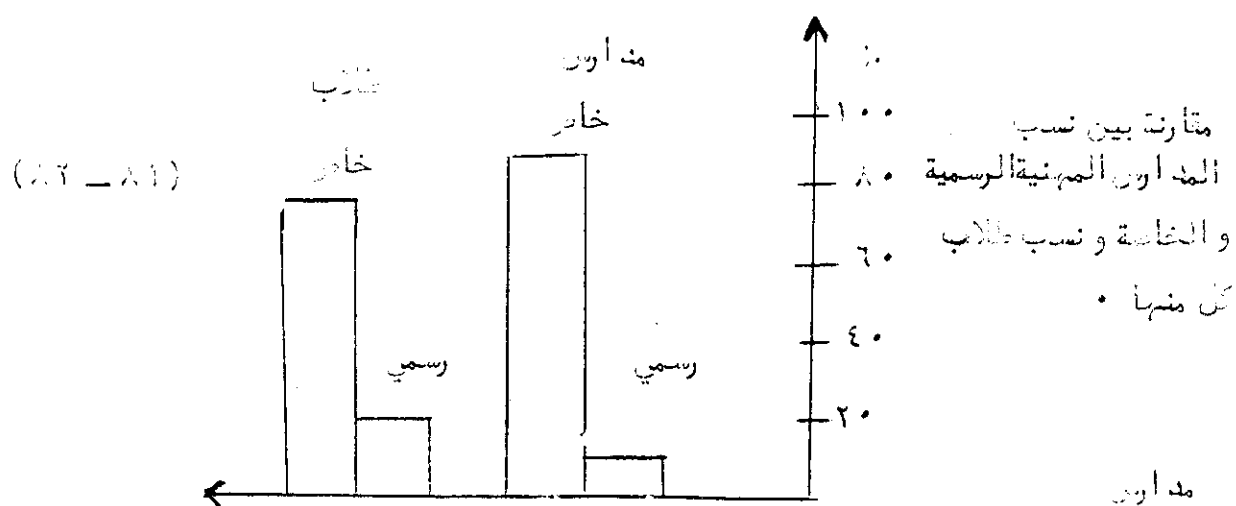
١ . الأرقام من مكتب الأبحاث — تموز ٢٠٠٥

وعند مقارنة ارقام ومؤشرات المدرستين الرسمية والخاصة نلاحظ ما يلي :

أ - ارتفاع عدد المدارس المهنية الخاصة بالمقارنة مع المدارس الرسمية فقد بلغت نسبة الاولى ١٠,٥ % والثانية ٨٩,٥ % وكان الفارق في عدد المدارس كبيرا بين المحافظتين باستثناء محافظة البقاع حيث لم يتجاوز الثلاث مدارس وكذلك الامر فيما يخص الطلاب اذ بلغت نسبته في المدارس الخاصة ٧٦% مقابل ٢٤% في المدارس الرسمية وكان الفارق الاكبر في بيروت والضواحي والادنى في لبنان الشمالي والجنوبي واما في محافظة البقاع فقد سجلت نسبة طلاب المدارس الرسمية ٥٩% مقابل ٤١% من المدارس الخاصة .

ب - حظيت ضواحي بيروت عام ٨١ - ٨٢ بأعلى نسبة من الطلاب والمدارس الخاصة منها والرسمية فيما ضمت محافظة بيروت عددا الضواحي اعلى نسبة من المدارس والطلاب في العام ٧٧ - ٧٨

ج - عند مقارنة مؤشر الطلاب / ادارى ومعلم بين المدارس المهنية الرسمية والخاصة نجد أن المعدل يرتفع الى أكثر من النصف في المدارس الخاصة بالمقارنة مع المدارس الرسمية حيث يبلغ فيها ١٤ طالبا / ادارى ومعلم كمعدل وسطى مقابل ٦ طلاب / ادارى (ومعلم) في المدارس الرسمية ويرجع ذلك الى اهتمام أفضل عند الدولة بالامور الادارية والتعليمية مقابل أهمل هذه الناحية لدى الافراد ومؤسسي المدارس المهنية الخاصة .



رابعاً : استنتاج

بعد التطرق الى الارقام المتوفرة عن قطاع التعليم المهني نجد أنه يشغل حيزاً ضئيلاً ازاء قطاع التعليم العام في لبنان حيث بلغ عدد طلابه ٣٩٠٤٥ طالبا أي ما نسبته ٥% من اجمالي طلاب ما دون المستوى الجامعي للعام ٨١ - ٨٢ فيما بلغت هذه النسبة ٧٤% في تشيكوسلوفاكيا و ٤٨% في فرنسا^(١) وهذا ما يشير الى الحقائق التالية :

أ - وضع سيء لقطاع التعليم المهني في لبنان حيث يعاني من مشاكل عدة ان على مستوى تنظيمه العام او فيما يخص الهيئة التعليمية و الاختصاصات المقررة بحيث لا ينتدب الطالب السيء المهنية الا وقت انعقاد البديل أو الفشل في متابعة التعليم العام في كثير من الحالات .

ب - غياب التوجيه المبرمج للمهني و تفضيل المجتمع لطلاب التعليم العام والجامعي وهذا التوجه السائد ناجم عن اهمال الدولة لهذا القطاع و تفرد القطاع الخاص بمسألة التطوير و التحديث و ان يخرج تزايد المداور الخامة الكثير في الفترة الواقعة بين العامي ٧٧ و ٨٢ عن الاطار التشريعي النفعي^(٢)

ج - طبيعة الاقتصاد اللبناني الذي يعتمد بشكل أساسي على الخدمات و التجارة فسي حين اقتصر قطاع الصناعة على بعض الصناعات التحويلية فقد بلغت نسبة العاملين في القطاع الصناعي (٧١) ، ١٦% فيما كانت نسبتهم في قطاع الخدمات ٥٢% عام ١٩٨٩ / ١٠ الامر الذي زاد من تعطش سوق العمل للاختصاصات النظرية على حساب التخصصات العملية وقد أثر ذلك ايضا على نوعية الاختصاصات الموجودة في المهنيات والتي سنتناولها لاحقا .

١ - النهار - ٢٤ / ايلول / ١٩٧١

٢ - تربية جديدة في سبيل انماء لبنان - ص ٢٦٦

٣ - النهار - ٢٧ / ١١ / ١٩٨٩

الفصل الثاني

مشاكل القطاع المهني والتقني في لبنان

في سبيل الحصول على صورة واضحة عن قطاع التعليم المهني سنتطرق الى المشاكل التي يعانيها القطاع من حيث مستويات الاعداد ومحتوى التخصص ويتبرهن تحت هذا الاطار عدد من المشاكل الاساسية تتعلق بما يلي :

- التنظيم العام
 - المدارس المهنية الخاصة
 - اعداد الهيئة التدريسية
 - العلاقة بين التعليم العام والتعليم المهني
 - تقديرات القطاع المهني الى سوق العمل
- أولا : على صعيد التنظيم العام :

وتشمل مشاكله نقاط عدة أهمها :

١ — عجز مستويات التعليم وخاصة في الحقل المهني من اعداد الطالب بالخبرات والمهارات الضرورية له لمزاولة عمله في المجتمع كعنصر فعال ويعود هذا الامر الى اسباب منها :

أ — ان الطالب الذي انهي المرحلة الابتدائية أو المتوسطة (١١ — ١٤ سنة) ليس في مستوى يؤهله لتعلم اي مهنة بشكل مقبول كما لا يمكنه عند التخرج بشهادة التفاهة المهنية أو التكميلية المهنية متابعة العمل بشكل اعتيادي نتيجة نظرة المجتمع الى صغر سنه وعدم كفاية خبرته .

ب — لم تعد شهادة التأهيل المهني ذات فائدة كبيرة بعد أن عدل نظام شهادة البكالوريا الفنية فأصبحت مدة الدراسة متقاربة كما ان تشابه المناهج في المرحلتين جعل الطلاب يتوجهون نحو شهادة البكالوريا الفنية أكثر وقد نتج عن هذا الوضع عجز في حقل التأهيل المهني (الذي يفترض ان يكون المصدر الرئيسي لتزويد المجتمع بالعمال المهرة) عن اعداد العمال ذوي الاختصاص والمهارة ، فيما اتجهت غالبية الطلاب الى حقل التعليم الفني مما اوجد خللا في عملية الاعداد

لمختلف فئات العمال حيث يفترض ان تكون هذه الفئات على شكل هرمي، تبدأ قاعدته بفئة العمال
تليها بشكل متدرج واضيق الفنيين والمتخصصين، وفي قمة الهرم فئة المهندسين
وحملة الاجازات الجامعية وهذا ما لا نراه في لبنان

جدول رقم (١٠) : توزيع الطلاب المهنيين حسب فئة الشهادات المهنية .

المجموع	%	عدد الطلاب الخاص	%	عدد الطلاب الرسمي	الشهادة / عدد الطلاب
٥٢٧	٣,٥	٢٣٢	١٢,٣	١٩٥	شهادة التأهيل المهني
١١٨٦٧	٦٠	٥٦٨٨	٧٢,٩	٦١٧٩	شهادة البكالوريا الفنية

٢ - عدم تمكن طلاب شهادة البكالوريا الفنية او طلاب شهادة الامتياز الفني من متابعة
دراساتهم العليا سواء في الجامعات اللبنانية أو الاجنبية، على الرغم من وجود لجنة المعاهد التي
اصدرت قرارا حددت فيه انواع الاختصاصات التي يمكن لحامل شهادة البكالوريا الفنية او الامتياز
الفني الالتحاق بها في الجامعات اللبنانية او الاجنبية الا أن القرار لم ينفذ حتى الآن . والجدير
ذكرة ان حملة شهادة البكالوريا الفنية أو الامتياز الفني يمكنهم متابعة دراستهم في بلدان تعتمد
نفس النظام المعتمد في لبنان (فرنسا مثلا) الا أن عدم اعتماد مستوى محدد للتعليم الفني جعل
هذا الامر غير وارد في لبنان .

٣ - اقتصار شهادة التعليم الفني العالي على معهد رسمي واحد وهو المعهد الفني فسي
الدكوانة . فعلى الرغم من وجود قانون يقضى بتدريس شهادة التعليم الفني العالي الا أن هذه
الشهادة اقتصر على معهد رسمي واحد من اصل ١٩ معهدا ودراسة مهنية فنية رسمية كالم يكن
لهذه الشهادة اى وجود في المدارس المهنية الخاصة .

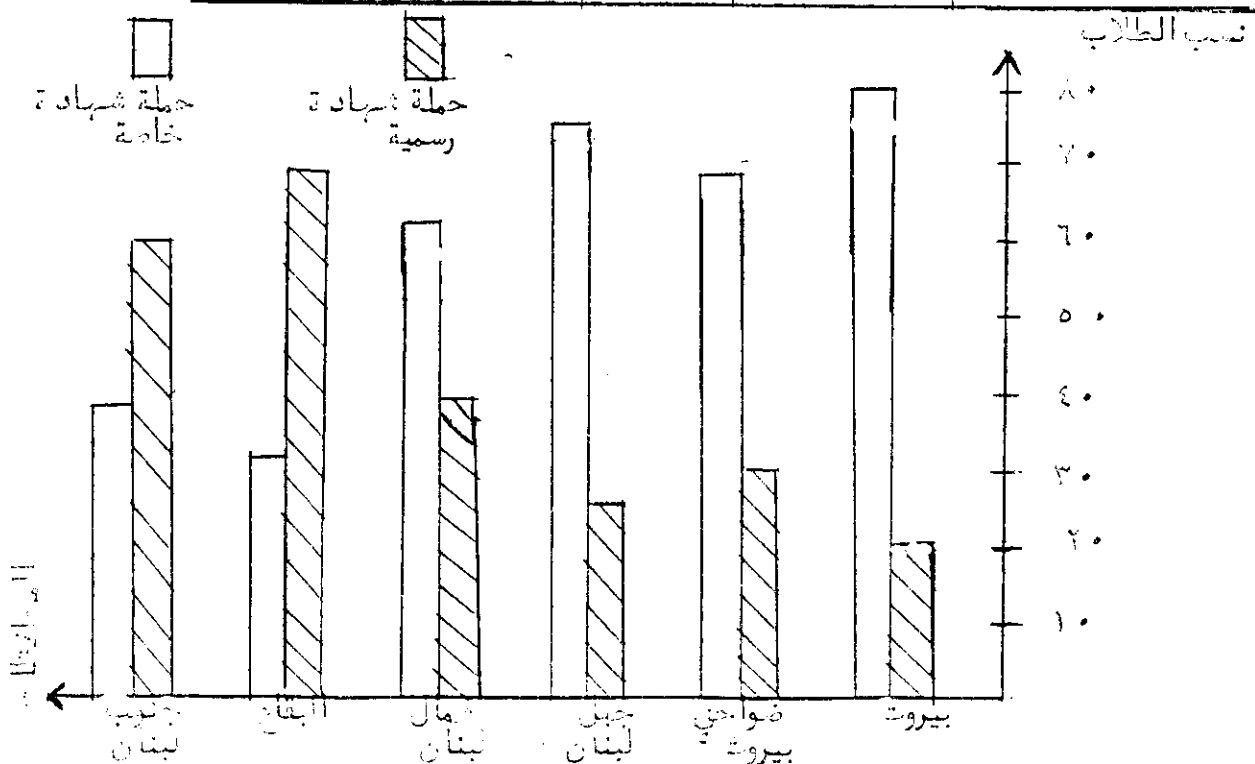
ثانيا : على صعيد المدارس المهنية الخاصة

ان عدم تحديد معنى حرية التعليم استنادا الى الدستور اللبناني اتسح في المجال امام

احساب رؤوس الاموال لاستثمار اموالهم في انشاء معاهد و مدارس مهنية بتعدد الريح المادي يؤكد ذلك تجاوز معدنها للشروط القانونية المفروضة اضافة الى فوضى التعليم وتقصير الدولة في هذا المجال فتح الطريق واسعا امام هذا النوع من المدارس خاصة في بيروت التي لا تحوى اى مدرسة او معهد فني رسمي فيما لم تتجاوز اعداد هذه المدارس في المحافظات اربع مدارس في كل منها وهذا ما يشير الى الفراغ الذي ملأته تقنيات التعليم الخاص وعوضت به تقصير الدولة واهمالها . و نلاحظ نوعان من المدارس الخاصة واحدة تعتمد المنهج الحكومي و الامتحانات الرسمية و اخرى تعمل بمنهج خاص وتمنح طلابها افادات تصادق عليها المديرية العامة للتعليم المهني و قد

جاء توزيع الطلاب على هذين النوعين وفق الشكل التالي :
جدول رقم (١١) : توزيع طلاب المحافظات المهنيتين بحسب الشهادة المعتمدة (١)

المحافظة / عدد الطلاب الخاص	حملة شهادة الرسمية	%	حملة افادة خاصة	%
بيروت	١٩٨٢	٦١	٧٣٥٥	٧٩
ضواحي بيروت	٤٤٧٠	٣١,٥	٩٧٥٧	٦٨,٥
جبل لبنان	٦٦٨٠	٢٥	٢٠٢٢	٧٥
شمال لبنان	٦٤٦	٢٢	١٠٢٠	٦٢
البقاع	٦٢٨	٦٩	٢٨٣	٣١
جنوب لبنان	١٠٨٧	٦٢	٦٦٢	٣٨
المجموع	٦٤٨١	٣١	٢٦٠٨٩	٦٩



(١) التعداد المذكور ليس مدارس التعليم المهني و التقني في لبنان اعداد ١١٧٠٠ و تضم من مؤسساتها اعداد ١٠٥٠٠

ويعين الجدول الحقائق التالية :

أ - ارتفعت نسبة الطلاب الذين التحقوا بمعاهد لا تعتمد المنهاج الرسمي فبلغت ٧٠% من إجمالي طلاب المعاهد الخاصة وهذا الأمر يؤكد ما قيل سابقا في ان وراء ازدياد عدد هذه المعاهد رغبة في استثمار رؤوس الأموال وليس تطور القطاع وتحديثه لا سيما ان هذا النوع من المدارس لا يخضع لاي مراقبة رسمية بل يقدم دورات سريعة لاكتساب مهارات اولية دون الاهتمام بالمستوى التعليمي العام . والجدير بالذكر ان اعتراف مديرية التعليم المهني بالافادة التي تقدمها هذه المدارس لا يفيد في سوق العمل الاقليمي بل تظل محصورة في المستوى المحلي الضيق .

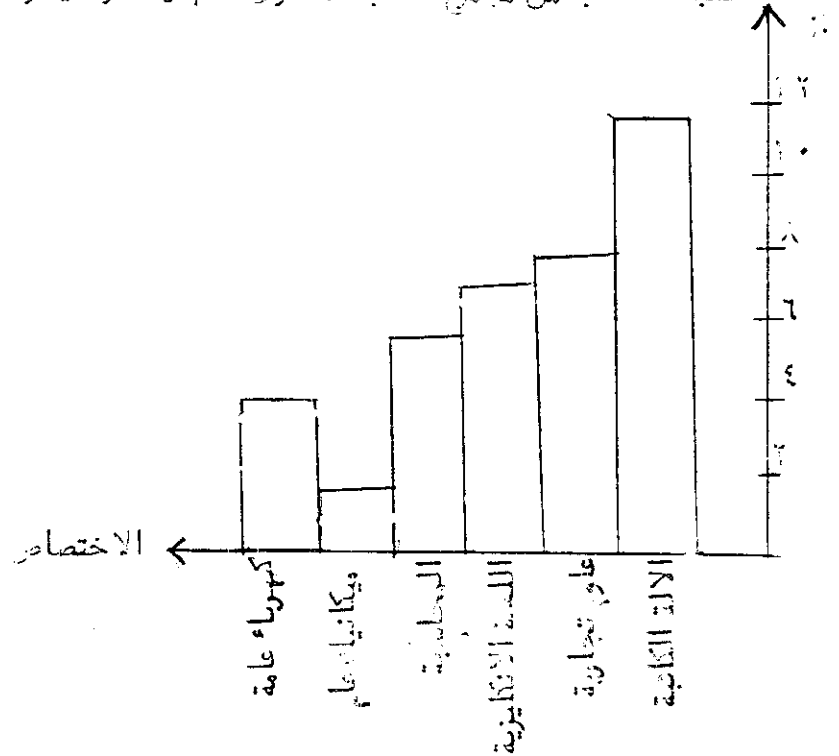
ب - ازدادت نسبة عدد الطلاب حملة الشهادة الرسمية في المدارس الخاصة في محافظتي البقاع والجنوب فبلغت ٦٦% في البقاع و ٦٢% في الجنوب نتيجة محاولة المدارس الخاصة منافسة المدارس الرسمية الموجودة في المنطقة بشكل كافي عن طريق اعتماد مناهج تدريبة تؤهل الطلاب لنيل الشهادة الرسمية .

ان عدم اعتماد المديرية العامة للتعليم المهني على اسس واضحة لاصناء ترخيص للمدارس المهنية الخاصة لجهة الاختصاص اطلق الحرية لهذه المدارس في تدريس الاختصاصات الترسسي تستقطب العدد الاكبر من الطلاب دون النظر الى حاجة السوق الفعلية من المهارات والقدرات كما ان طبيعة السوق المحلية والتي تعتمد على قطاع الخدمات بنسبة عالية اثر على نوعية الاختصاصات المعطاة فجاءت نسب الطلاب مرتفعة في اختصاصات نظرية كالمعلوم التجارية فيما تدنت نسب الطلاب في المجالات العملية :الكهرباء ، الميكانيكا ، . . .

جدول رقم (١٧) : توزيع الطلاب على الاختصاصات وعلى نوع الشهادة (١)

الاختصاص / الدبلوم	حملة شهادة رسمية	حملة شهادة خاصة	المجموع	%
الالة الكاتبة	—	٣٤٢٥	٣٤٢٥	١١,٢
علوم تجارية	٢٢٣٢	—	٢٢٣٢	٧,٣
اللغة الانكليزية	—	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٦,٥
المحاسبة	٢١٤	١٣٤٥	١٥٥٩	٥
ميكانيك عام	٢٣٠	—	٢٣٠	٠,٧
كهرباء عامة	—	١٢٦٦	١٢٦٦	٤,١٤

نسبة الطلاب من مجموع طلاب المدارس المهنية الرسمية والخاصة •



ثالثا : مشاكل إعداد الهيئة التعليمية : تختلف هذه الهيئة عن مثيلاتها في التعليم العام بكثرة الاختصاصات وتنوعها مما يتطلب جهدا ووقتا لتوفير الاساتذة الاختصاصيين ، ففي وقت لا يتجاوز فيه عدد المواد الدراسية الحديثة في التعليم العام ، يضاف ذلك العدد في التعليم المهني ، فحاجة كل اختصاص الى عدد من المدرسين جعل تأمين حاجة ما يفوق السبعين اختصاصا عملية معقدة يكتنفها الكثير من المشكلات والعوائق •

وفي عام ١٩٦٤ انشأت المديرية العامة للتعليم المهني المعهد الفني التربوي في الدكوانة
و ظل الجهة الوحيدة التي تتولى اعداد و تدريس اساتذة التعليم المهني و التقني من حملة
الاجازات التعليمية في مستويين هما :

— مستوى شهادة الامتياز الفني

— مستوى شهادة الاجازة التعليمية الفنية (١)

و الاختصاصات المتمثلة في هذا المعهد اربعة فقط هي : الكهرباء ، الالكترونية ،

الميكانيك و الهندسة المدنية .

و بناء على هذا الواقع يبرز المشكلة بشككين هما :

أ — عدم قدرة المعهد الفني التربوي وحده على القيام بامداد ١٩٠ مدرسة رسمية (اذا
تجاوزنا المدارس الخاصة) بالعدد الكافي من الاساتذة الاختصاصيين لاكثر من ٤٠ اختصاصا
يدرس في المدارس المهنية و الفنية الرسمية .

ب — اقتصار المعهد على اربعة اختصاصات راسية اوجد نقصا في اعداد اساتذة

الاختصاصات الاخرى . و لسد النقص الذي تعانيه قامت المدارس المهنية الرسمية و الخاصة
بالاستعانة بحملة الاجازات التعليمية في التعليم النظري (الجامعات) الذين يفتقرون الى

الخبرة العملية ، مع العلم ان حاجة قطاع التعليم المهني الى اساتذة التعليم العملي تفوق
بحشرات حاجته الى اساتذة نظريين ، مما اضفى على الدراسة المهنية في لبنان الضفة النازية اكثر
من العملية .

رابعا : على صعيد العلاقة بين التعليم العام و التعليم المهني :

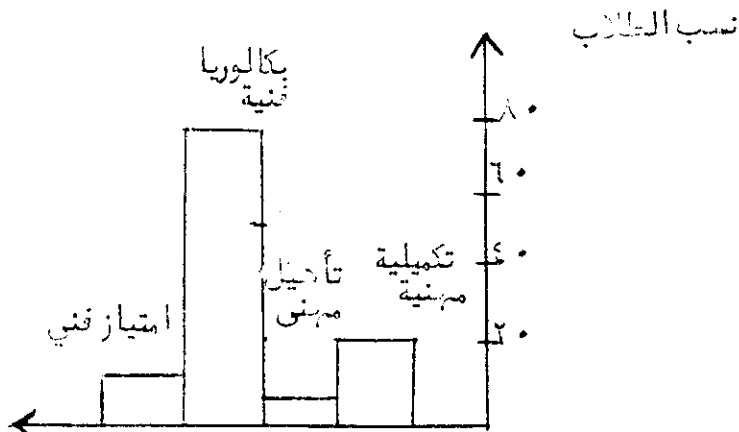
ليس هناك علاقة تذكر بين التعليم العام و التعليم المهني و يعتبر هذا الامر من العوامل
الرئيسية التي ادت الى جهل الطالب و المجتمع عموما باهمية هذا القطاع و دوره في المجتمع و حيث
ان الطالب في التعليم العام لا يملك فكرة واضحة عن ماهية التعليم المهني و المجالات التي
فيه جعله يبتعد عن التفكير بالتوجه اليه . و قد قام المركز التربوي للبحوث و الانماء و المديرية
العامة للتعليم المهني و المديرية العامة للتربية بمؤجوب مشروع مشترك بتجربة فتح بعض الشعب الفنية
في بعض مدارس التعليم العام و سميت بالشعب الاختيارية حيث يتعرف الطالب الى بعض المجالات
الفنية الغير صناعية و يختبر قدراته فيها الا ان هذا المشروع لم يستمر لاكثر من سنتين و توقف بعد ذلك .

خامسا : على صعيد تقديرات القطاع المهني الى سوق العمل :

يعتبر القطاع المهني من المصادر الاساسية لتوفير اليد العاملة المتخصصة و الماهرة حيث أنه المسؤول عن تدريب القاعدة العمالية في المهام الوظيفي • و من أجل الحصول على فكرة واضحة عن العلاقة بين القطاع المهني و سوق العمل و عن مدى التوافق بين ما يخرج هذا القطاع و ما تتطلبه السوق المحلية ، سوف نبحث في مستوى الاعداد الذي يتمتع فيه الطلاب (الشهادات المعطاة) و الاختصاصات المتوافرة في المدارس الرسمية و الخاصة • و تجدر الاشارة السبب أن النسب التي سنحصل عليها هي لعام ٧٧ - ٧٨ نتيجة توفّر أرقام تفصيلية لذلك العام فيسّر متوسّرة لعام ٨١ - ٨٢ مع الاخذ بعين الاعتبار أن النسب العامة للعامين الدارابين ٧٧ - ٧٨ و ٨١ - ٨٢ كانت قريبة إذ لم يطرأ أي تشريح أو قانون يمكن ان يؤثر على نوع الشهادة أو الاختصاصات المعطاة من المدارس المهنية الرسمية و الخاصة • (عدا تغيير نظام شهادة البكالوريا)

جدول رقم (١٣) : توزيع طلبة المدارس بحسب الشهادات المهنية لعام ٧٧ - ٧٨

المحاذة / الشهادة	التكميلية المهنية %	التأهيل المهني %	البكالوريا الفنية %	الامتياز الفني %	المجموع
ضواحي بيروت	—	٩,٥	٦٨	٢٢,٥	١٠٠
جبل لبنان	٢١,٥	—	٧٨,٥	—	١٠٠
لبنان الشمالي	٥,٣	—	٩١,٧	—	١٠٠
البتقاع	٦٩	—	٣١	—	١٠٠
لبنان الجنوبي	—	—	١٠٠	—	١٠٠
القطاع العام	١٩,٣	٢,٣	٧٢,٩	٥,٥	١٠٠



ويبين الجدول أن ٧٢٪ من طلاب المدارس المهنية الرسمية هم في مرحلة البكالوريا الفنية يليهم طلاب مرحلة التكميل المهني (١٩٪) ويشير إلى خروج ٧٢٪ من طلاب المهني والرسمية بثقافة متوسطة إلى سوق العمل وقد ارتفعت نسبة طلاب البكالوريا الفنية في جميع المحافظات باستثناء محافظة البقاع حيث ارتفعت نسبة طلاب التكميل المهني وكانت أدنى نسبة للطلاب في مرحلة التأهيل المهني (٢٣، ٢٪) نتيجة تعديل نظام شهادة البكالوريا الفنية فتساوت سنوات الدراسة وتقاربت المناهج فضل الطلاب عندئذ الشهادة الفنية على الشهادة المهنية •

ومن جهة أخرى توزع الطلاب على ٤١ اختصاصا ، قسمناها إلى أربع فئات (١)

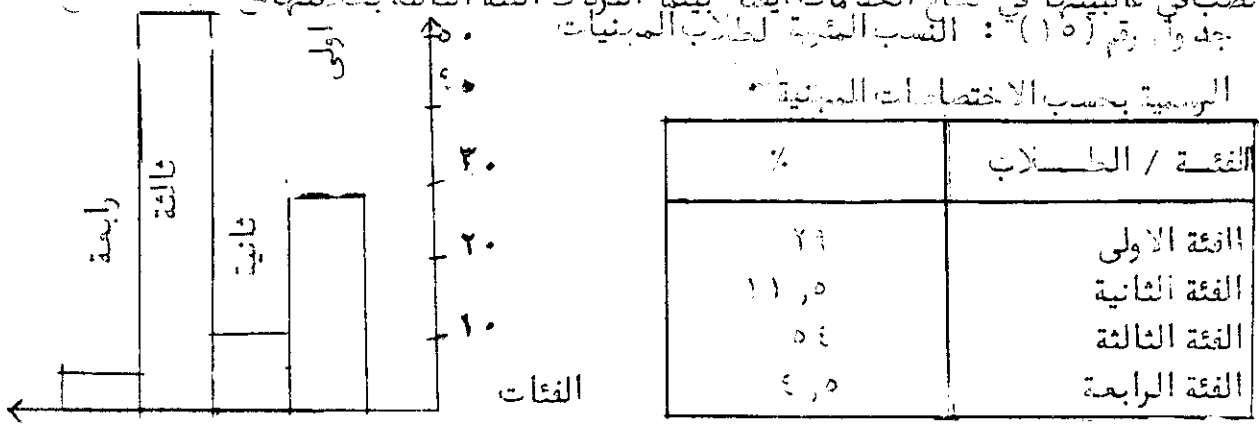
- الفئة الأولى : مهن فنية وعلمية ولغوية وتربوية •
- الفئة الثانية : تجارة ، إدارة أعمال ، مهن كتابية •
- الفئة الثالثة : مهن حرفية وصناعات متلفة •

— الفئة الرابعة : خدمات • جدول رقم (٤) : توزيع الطلاب المهنيين بحسب الاختصاصات عام ٢٠٠٧

الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة
فنون — علوم هندسية لغات الكمبيوترية سياحة — تربية مختبرات — تكنولوجيا صحة عامة	أمانة سر — تجارة إدارة عامة محااسبية مالية آلة كتابية	كهرباء — ميكانيك كهرباء صناعية حدادة ومعادن مهن اليدوية	أعمال فندقية تعليمية أعمال مطبخية

وإذا اعتبرنا أن الفئتين الثانية والرابعة تضمان اختصاصات خدماتية صرف فإن الفئة الأولى

تصب في غالبيتها في قطاع الخدمات أيضا بينما انفردت الفئة الثالثة بملاقمتها من حاجات القطاع الصناعي
جدول رقم (٥) : النسب المئوية لطلاب المهنيات
الرسمية بحسب الاختصاصات المهنية



١- العلاقة بين التربة وسوق العمل في لبنان — ٦٠ — ٦١ (اعتمدنا التصنيف الموجود في الكتاب) •

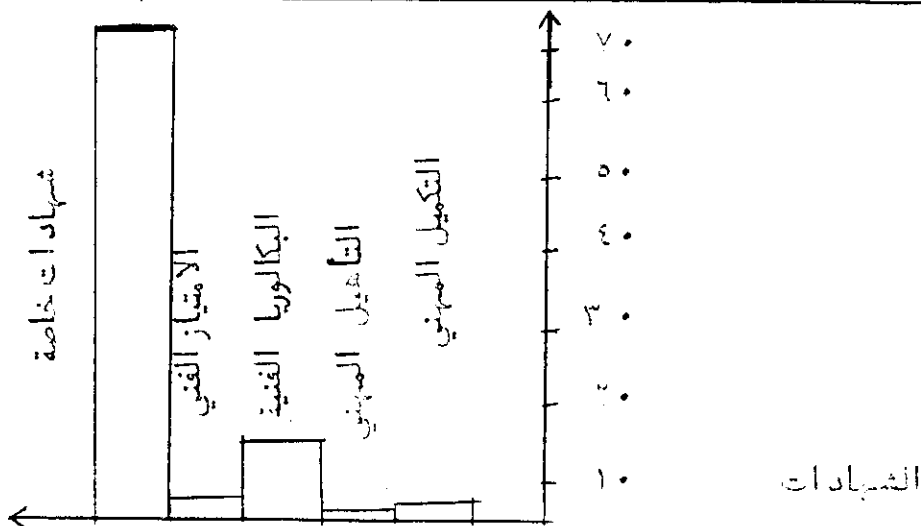
يفيد البحث والرقم (١٥) بأن أكثر من نصف الطلاب قد تركزوا في اختصاصات الفئة الثالثة ذلك أن المدارس الرسمية لم تغفل دور الاختصاصات الصناعية فوفرت ما يحتاجه طلابها من معدات وأجهزة وطاقم تعليمي (من الاختصاصات التي تدرس في المعهد الفني التربوي الكهربائي والميكانيك) مما شجّع ٤٥% من الطلاب على اللجوء إليها و نلاحظ ما سبق أيضا أن اختصاصات المدارس المهنية الرسمية مرمجة في كل ما روبر لتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية كافة .

ويلاحظ أيضا تركز عدد المدارس المهنية الرسمية في فئتين تقسيمي التكميل المهني و البكالوريا الفنية ، ويمكن تحليل ارتفاع نسبة طلاب البكالوريا الفنية بتعديل نظام الشهادة فيها الامر الذي ادى الى انخفاض النسبة في التأهيل المهني .

٢ - المدارس المهنية الخاصة :

جدول رقم (١٦) : توزيع طلاب المهنيات الخاصة بحسب المحافظات والمراحل الدراسية .

المجموع	الشهادات الخاصة %	الامتياز الفني %	البكالوريا الفنية %	التأهيل المهني %	التكميل المهني %	المحافظات / الشهادة
١٠٠	٧١	٦	١٠,٥	١,٥	٣	بيروت
١٠٠	٦٨,٧	٠,٨	٢٧,٥	—	٣	قنواحي بيروت
١٠٠	٧٥	٥	—	—	٢٠	جبل لبنان
١٠٠	٦١,٥	—	١٢,٥	—	٢٦	لبنان الشمالي
١٠٠	٣١,٥	—	٤٠	—	٢٨,٥	القيس
١٠٠	٣٨	—	٢٧,٠	—	٢٤,٥	لبنان الجنوبي
١٠٠	٧٤%	٤,٣%	١٥,٨%	٠,٦%	٥%	المعدل العام



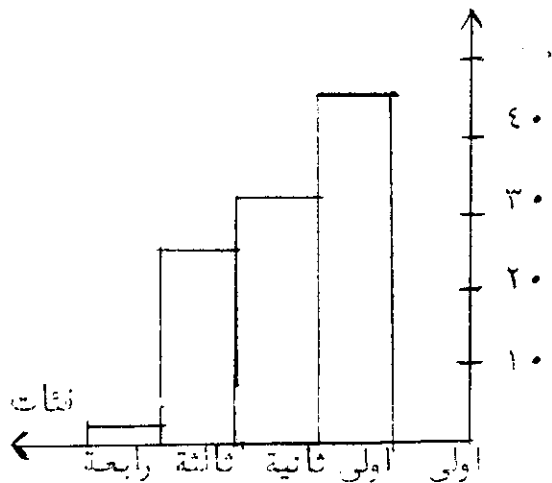
يلاحظ من الجدول رقم (١٦) ما يلي :

(أ) ارتفاع نسبة الطلاب في المعاهد التي لا تعتمد المناهج الرسمية بل تمنح اذونات خاصة مما يعني ان ٧٤% من طلاب هذه المدارس هم بدون شهادة رسمية تظهر المستوى الذي وصل اليه الطالب في دراسته وتحترم بالتالي امكانية المعادلة عند الرتبة باكمال دراسته ، و بدون خبرة عملية في مجال الاختصاص حيث أن أغلب هذه المعاهد تقوم بدورات سريعة و مكثفة لاكتساب خبرات أولية في مجال الاختصاص يضاف الى ذلك فان سوق العمل لهؤلاء الطلاب محصور محليا و في نطاق الشركات التي تعترف بالاذونات الصادرة عن المعهد أو المدرسة .

(ب) - ارتفاع نسبة طلاب البكالوريا الفنية بالمقارنة مع بقية الشهادات فبلغت ١٥,٨% من اجمالي طلاب المهنيات الخاصة تلاها طلاب التكميلية المهنية و الامتياز الفني بنسبة مقاربة (٥% و ٣,٤%) وجاءت ادنى نسبة لطلاب التأهيل المهني (١,٦%) مما يعني ان ٢٦% من طلاب المدارس الخاصة يخرج الى سوق العمل بشهادة رسمية و ان حوالي ٦٠% من هؤلاء يخرج بثقافة وسطى (بكالوريا فنية) فيما يخرج ٢٠% منهم الى سوق العمل بثقافة عالية (امتياز فني) و ٢٠% بثقافة متدنية (تكميل و تأهيل مهني)

(ج) - تغلب نسبة الطلاب ذوي الشهادات الخاصة في معظم المحافظات نتيجة عدم توفر الأسس الرسمية بشكل يتلاءم و عدد الطلاب - باستثناء محافظتي البقاع و الجنوب حيث بلغت نسبة طلاب البكالوريا الفنية (٤٠%) في الاولى و نسبة طلاب التكميلية المهنية (٣٤,٥%) في الثانية .

اما توزيع طلاب المهنيات الخاصة على الاختصاصات التي اعتمدها فيما التصنيف المستعمل فيما يخص المدارس الرسمية ف جاء على الشكل التالي :



نسبة	فئات الاختصاصات / الطلاب
٤٣	الرابعة
٣٢	الثالثة
٢٥	الاولى الثانية
٥	الاولى

جدول رقم (١٧) : النسب المئوية لطلاب المهنيات الخاصة بحسب الاختصاصات المهنية .

(١)

على صعيد آخر يبلغ عدد اختصاصات المهنيات الخاصة ٩٢ اختصاصا ويعود ذلك الارتفاع النسبي
كثرة عناوين الاختصاصات التي يديرها المعهد او المدرسة من أجل الدعاية و الاعلان من دون أن
تتوفر جميعها وقد ارتفع عدد الطلاب في مجالات تصب في قطاع الخدمات بالمقارنة مع طلاب
المجالات الصناعية فتجاوزت نسبتهم ٧٥% من إجمالي طلاب المدارس الخاصة ، مما يشير الى
انشاء هذه المدارس لم يكن وليد سياسة انشائية معينة او خطة مدروسة بل جاءت تلقائية و ملبية
لقطاع معين في الاقتصاد ، و قطاع الخدمات حيث تسرد اختصاصاته في الاوساط الشعبية كما
ان انتاج دورات سريعة فيها لا يتطلب الكثير من المعدات او التخصص (بلغت نسبة الطلاب في
اختصاص الآلة الكاتبة ١١% و اللغة الانكليزية ٦,٥% من إجمالي الطلاب في المدارس الخاصة) .

خلاصة عامة : يمكن تلخيص مشاكل هذا القطاع من التعليم بما يلي :

١ - استمرار التنظيم العام لمستويات الدراسة على حالة منذ العام ١٩٥٩ دون حدوث تغيير يذكر (سوى في مسألة البكالوريا الفنية) مما أوجد خللا في مستوى الاعداد لكل مرحلة وأدى الى عدم التمكن من امداد المجتمع بالاختصاصيين و العمال المهرة الامر الذي انعكس سلبا على عدد الطلاب في بعض مراحل الدراسة .

٢ - غياب الجهة المسؤولة عن اعداد الكادر التعليمي المتخصص لهذا القطاع من التعليم باستثناء المعهد الفني التربوي مما أوجد نقصا في الكمية و النوعية من الاساتذة حيث لا يشمل المعهد سوى أربعة اختصاصات .

٣ - ارتفاع عدد المدارس المهنية الخاصة بشكل عشوائي ودون ان تتمكن المديرية العامة للتعليم المهني من تحديد اختصاصاتها حيث يتخاضر الامر مع حرية التعليم المعمول بها في لبنان مما طبع هذه المدارس بخباياح الدكاكين لشراء الشهادة او الافادة في اغلب الاحيان عن طريق القيام بدورات سريعة مكثفة لا تتطلب اختصاصا او تجهيزا مكلفا .

٤ - تمثل المدرسة المهنية الرسمية نموذجا جيدا للمدارس المهنية اذ من حيث توزيع الدالاب على الشهادات او على الاختصاص مما يعنى اهتمام هذه المدارس بمختلف القطاعات الانتاجية و تزويدها بما تحتاجه من الات و طاقم تع. اعتماد الدولة بهذه المدارس منذ ما يقارب الخمسة عشرة سنة تجعل قد رتها على استيعاب العدد الكبير

الامر الذي اتسح في المجال امام نمو المدارس المهنية الخاصة في كافة انحاء لبنان دون التمكن من حصر هذا النمور الحاصل من تأشيراته السلبية على مستوى قطاع التعليم المهني و التقني

• في لبنان

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام